

الإقتصاد الموازي في الجزائر وآليات مكافحته

The Algerian economy and the mechanisms to combat it

*
بوغزالة محمد نجلاء

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 – الجزائر

nedjla@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/03/31

تاريخ القبول: 2023/03/08

تاريخ الإستلام: 2022/12/18

ملخص: تعتبر ظاهرة تبييض الأموال من أخطر الظواهر الاقتصادية في العصر الحالي، كونها ترتبط بأنشطة غير شرعية تحقق عوائد مالية ضخمة تؤدي إلى تآكل اقتصاد البلد الذي يحصل فيه مثل هذه الجريمة، فيزيد مثلا من إفلاس البنوك ويفقد الدولة سيطرتها على السياسة الاقتصادية، التغذية والمالية، مما يؤدي بالأفراد بسمعة البلد وتعرضها إلى أعمال إجرامية من تهريب وتجارة المخدرات وكون تبييض الأموال هو السبيل الذي يعتمد عليه المجرمون لإخفاء مصادر الأموال وتحويلها لتبدوا كاستثمارات قانونية، كان من الضروري بالنسبة لهؤلاء سواء كانوا تجار مخدرات أو من أفراد عصابات الجريمة المنظمة أو إرهابية أو تجار أسلحة، إخفاء المصدر الأصلي لأموالهم، ومن أهم المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد العلمي في الوقت الراهن هو فقدان السيطرة على حجم السيولة النقدية الدولية، ولقد شهدت الجزائر زيادة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية العمومية واتخاذ إجراءات تمكنها من التصدي لهذه الجريمة التي أصبحت تنخر في اقتصاد الدولة وهذا من خلال عدة قوانين وإجراءات رديعة حاول من خلالها المشرع الجزائري كبح هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الموازي؛ العصرنة؛ الرشوة؛ البيروقراطية؛ سوق العمل.

تصنيفات JEL: E26، D73.

Abstract: The overlapping of the informal economy and the diversification of its activities makes it a difficult concept to define, as it has become an important part of the formal economy, due to the multiplicity of reasons for its emergence, the conditions for its growth and expansion, and the diversity and variety of its fields and manifestations, as its size is increasing day by day. The parallel economy is a double-edged sword that has pros and cons, and it is clear that its negatives are much more dangerous than its positives, and the parallel economy that harms the national economy is not the one that appears, but rather the mass of liquidity that is circulating outside of the official banking channels, and this confirms the necessity of modernizing the means of work and oversight, including the electronic commercial register and the dissemination of modern payment methods, in addition to putting an end to the chaotic markets in Algeria, which was a positive step, but not sufficient because the solution is not to fight the chaotic merchants, but to encourage them to engage in organized markets, by reducing tax rates through reviewing the taxes and levies system, in addition to absorbing the coming labor force, to the formal labor market and enact deterrent laws to eliminate bribery, corruption and bureaucracy.

Keywords: parallel economy; modernization; bribery bureaucracy; Labor market

Jel Classification Codes: E26; D73.

* المؤلف المراسل.

يقصد بالإقتصاد الموازي ذلك الإقتصاد غير المدرج في الناتج المحلي والدخل القومي، وغير واقع تحت مظلة الدولة مثل الأعمال الحرفية البسيطة كالسباك مثلاً يتقاضى أجراً غير مدرج في أي حساب بل أنه لا يدفع ضرائب من الأساس وليس له محل وبالتالي فهو غير معروف، فكثير من هذه الأحوال مثل بعض أعمال المقاولات والصيانة وهي كلها غير خاضعة لأي نوع من الرقابة وتحقق دخول مرتفعة.

لقد اختلفت الأبحاث والرؤى حول هذه الظاهرة، أين أكد معظم الأخصائيين الإقتصاديين على أنها متعددة الأوجه والأبعاد، مما شكل صعوبة في التعاطي معها من أجل تحليلها ودراستها، لتعدد جوانبها وصعوبة حصر أنشطتها نظراً لتعقيدها.

2. مفهوم الإقتصاد الموازي:

يعرف الإقتصاد الموازي بأنه ذلك الجزء من الإقتصاد الذي يكون خفياً وغير معلن بغرض تجنب الضرائب، حيث لا يكون تحت إدارة الدولة ولا يدخل ضمن حساب الناتج الداخل الخام للبلاد، وهو أيضاً ذلك النشاط الممارس من قبل بعض الأفراد والذي لا يتم إحصائه وهو بعيد كل البعد عن النظام الضريبي. (سلطاني، دادن، 2021، ص 35)

1.2 تعريف الإقتصاد الموازي:

يوجد عدة تعاريف للإقتصاد الموازي نذكر منها:

- هو ذلك الجزء الخفي وغير المعلن بغرض تجنب الضرائب، القوانين والتنظيمات التي وضعتها الدولة في منظوماتها المعيارية التي سطرها لسير الإقتصاد الوطني.

- يعرف أيضاً على أنه: "مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشعورية على هامش الإقتصاد الرسمي، ممارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة هدفها الأساسي الربح السهل والسريع، التهرب من الضرائب والمراقبة، إقبال الأفراد على هذا النوع ورفضهم الانضمام إلى النظام الرسمي. (بودلال، 2004، ص 01)

- كما عرف على أنه الإقتصاد الذي لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، ويشمل الدخل الذي لا يبلغ عنه والمتحصل من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة، بالتالي فهو يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع للضريبة، ومع لك يصعب تحديد تعريف للإقتصاد الموازي لأنه يتطور باستمرار حسب التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي واللوائح التنظيمية. (شنايدر، 2010، ص 02)

ولقد حدد مكتب العمل الدولي (BTI) سبعة معايير إذا توفرت في إقتصاد ما فإنه يعتبر إقتصاد غير رسمي وهي:

(L'Autier, 2005, p. 13)

- سهولة دخول السوق؛

- الإعتماد على المواد المحلية الخاصة؛

- الملكية الخاصة للمؤسسات؛

- نشاطات على نطاق صغير أي مؤسسات صغيرة؛

- الإعتماد بشكل واسع على اليد العاملة حيث تعتبر أهم عوامل الإنتاج؛

- التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي؛

- أسواق ذات المنافسة غير المنظمة.

ولقد عرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: " بأن النشاط غير الرسمي هو عبارة عن عمليات الإنتاج وتبادل

الخبرات والخدمات التي لا تدخل كلياً أو جزئياً ضمن الاحصائيات والمحاسبة ". (C.N.E.S., 2004, p. 53)

2.2. مميزات الاقتصاد الموازي:

يتميز الاقتصاد الموازي بمجموعة من الخصائص أهمها:

- يشمل تقريبا معظم العلاقات والأنشطة الاقتصادية من بيع وشراء، مقايضة وتعاملات نقدية آجلة وعاجلة.....إلخ؛
 - يضم معظم فئات المجتمع على إختلاف ثقافتهم؛
 - يهدد إقتصاديات كل الدول المتقدمة منها والنامية؛
 - لا يخضع لرقابة الدولة ولا يعترف بشرعيتها؛
 - يتعامل خارج الأطر القانونية وبطريقة سرية، ويتفادى كل الإلتزامات إتجاه الدولة؛
 - لا علاقة له بخزينة الدولة ولا يساهم فيها رغم ما يتحصل عليه من الخدمات المقدمة للقطاعات الحكومية بشتى أنواعها؛
 - تسود في أسواقه المنافسة الشديدة مع قلة التنظيم؛
 - يكتسب الناشطون فيه مهارات عن طريق الممارسة والخدمة؛
 - يصعب تصنيفه لتنوع طبيعته عمله؛
 - يستفيد من العيوب والثغرات الموجودة في القطاع الرسمي ليثبت وجوده؛
 - الاستفادة من الخلل أو النقص الموجود داخل قطاع الإنتاج السلعي الوطني، والذي بدوره يؤثر على مستوى الإنتاجية الكلية؛
 - هشاشة وضعف النظام الجبائي؛
 - عدم التوازن بين النمو الديمغرافي الكبير والنمو الحقيقي في الدخل الوطني؛
 - عجز الأجهزة المختصة للدولة في ضبط الاستقرار والرقابة، مما يخلق فجوة بين المواطن والدولة الأمر الذي يؤدي إلى إنعدام الثقة وبمياً نشأة الأسواق الموازية تحت غطاء تأمين لقمة العيش، والتي تستغلها فيما بعد لتبييض الأموال وتعظيم الثروة؛
 - إتساع رقعة النشاط الموازي بفعل التفتح على الأسواق والمنتجات الأجنبية التي تتميز بجودتها العالية مقارنة بالمنتجات المحلية جراء تحرير التجارة الخارجية؛
 - تطور التكنولوجيا وانتشار القرصنة في عالم البرمجيات؛
 - تفعيل سياسات التقشف للحد من الواردات والتطبيق على الكماليات، للحد من ظاهرة التهريب. (سليمان، 2010، ص 25)
- ## 3.2. أسباب ظهور الاقتصاد الموازي وتطوره:

لقد تعددت الأسباب والعوامل المكونة لظاهرة الاقتصاد الموازي، وهذا التعدد يرجع لإختلاف مفهومها من إقتصاد لآخر

ولكن وبصفة عامة يمكن أن نجملها في النقاط الرئيسية التالية: (عزوز، 2015)

- **العامل الاقتصادي:** ويعرف بالإنحراف الاقتصادي في الأنظمة الليبرالية، وهذا راجع إلى التدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية، وما ينتج عن ذلك من مشاكل إقتصادية عديدة، أهمها مشكل الندرة التي تعرفها الأسواق، ومن جهة أخرى وفي ظل التقييم الإداري للعملة الوطنية، وكما هو متعارف عليه، غالبا ما تكون أعلى من قيمتها السوقية الحقيقية وينتج عنه أن العملة تصبح مصدرا للتضخم الذي يرهق بدوره الاقتصاد الوطني، هذا وفي غياب جهاز إنتاجي لين يسمح بإحداث التوازن

بين قيمة المردود النقدي من جهة، ومستوى الأسعار السائد في السوق من جهة أخرى، إذ أن إجراءات التثبيت الإداري للأسعار لا تعني القضاء على مصادر التضخم ما لم يصاحب هذا الإجراء سياسة واضحة لمحاربة القوى التضخمية.

كذلك يعد الضغط الجبائي المترتب عن ثقل الأعباء الضريبية التي تقع على أرباب العمل في ظل غياب الحوافز، تجبرهم على التفكير في الغش والتهرب الضريبي على حد سواء من خلال العمل على ضبط التكاليف من أجل تعظيم العائد.

■ **العامل الإداري:** ويقصد به البيروقراطية التي تسيطر على الأنظمة الإدارية للدول عامة، والدول النامية خاصة حيث يتجلى بوضوح من خلال صعوبة الإجراءات الإدارية الضرورية لخلق نشاط إقتصادي معين، كإستخراج الوثائق الحصول على السجل التجاري وخاصة الإعتماد، ويكون الأمر أكثر تعقيدا فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالحصول على قروض بنكية. (بوثلجة، 2012، ص 29)

■ **العامل السياسي:** يلعب دورا مهما في ظهور القطاع الموازي ونموه، حيث أن حالة الإستقرار السياسي الذي يقابله ضعف مؤسسات الدولة في مباشرة مهامها خاصة في ظل غياب الشرعية التي تدعم الحكومة، تكون النتيجة الحتمية هي إتساع حجم الأنشطة الموازية ويصعبه كذلك تدمير البنية الاقتصادية وتوقف عجلة التنمية للبلاد في الأخير يمكن القول بأن حالة عدم الاستقرار السياسي المترافق مع نظام إقتصادي غير مراقب من قبل الدولة من شأنه توسيع رقعة الأنشطة غير الرسمية.

■ **العامل القانوني:** من الملاحظ أنه لا يوجد أي تشريع واضح وصرح يردع مثل هذه التصرفات، ويتلاءم مع الواقع الاقتصادي الذي يتميز بالتغيير المتكرر والمستمر، حيث أن الإجراءات القانونية والأحكام التنظيمية المتداولة من قبل أغلبية الحكومات في إصلاحاتها الاقتصادية، يجب أن تتميز بطابع الردع والتشديد في العقوبات، الذي من شأنه أن يؤدي إلى الحد أو التقليل من الأنشطة غير الرسمية وبالتالي فإن عملية تغيير شكل النظام الاقتصادي من جهة وطبيعة النشاط الاقتصادي المتميز بالتقلب من جهة أخرى يستدعي إستحداث قوانين وأنظمة تتوافق مع طبيعة الحالة الاقتصادية السائدة.

أما فيما يخص أسباب تطور ظاهرة الاقتصاد الموازي سواء في البلدان المتقدمة أو النامية فإنه يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– ارتفاع معدلات الضريبة التي تعد السبب الرئيسي في تطور الاقتصاد الموازي، فكلما ارتفعت نسب الضريبة كلما اعتبرها الأفراد عبء عليهم الأمر الذي يشجعهم على التملص منها.

– الفساد البيروقراطي المرتبط بزيادة التعقيدات الإدارية المعتمدة أو غير المعتمدة الأمر الذي يؤدي إلى لجوء بعض المتعاملين للسوق الموازية، فالحكومة تضع القوانين المناسبة الإدارية من أجل الحصول على التراخيص أو التصاريح التي تؤدي إلى ظهور طائفة من المستفيدين الذين يقومون بإلغاء هذه الإجراءات مقابل الحصول على عمولات أو رشاوي. (بوثلجة، 2012)

– النمط والإجراءات الحكومية التي يرى فيها البعض أنه إذا لم يكن هناك ضرائب فإن الإقتصاد الموازي سوف يستمر أيضا في الظهور نتيجة للإجراءات الحكومية الأخرى المفروضة على النشاط الاقتصادي للأشخاص وسبب فرض هذه النظم أو الإجراءات يأتي بهدف تنظيم ممارسة أعمال معينة أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد وضمان مستويات مناسبة من المعيشة، أو تفرض بسبب أن الأنشطة ذاتها إجرامية أو غير قانونية، وإذا كانت هذه الإجراءات

مصحوبة بغرامات مرتفعة ونظام فعال للرقابة فقد تحول دون وجود مثل هذه الأنشطة إلا أنها للأسف في أغلب الأحوال تتحول هذه الأنشطة إلى الاقتصاد الموازي. (بودلال، 2002، ص 01)

3. الاقتصاد الموازي في الجزائر:

الجزائر كباقي دول العالم تعاني من ظاهرة الاقتصاد الموازي التي لم تكن نشأته صدفة بل تولد نتيجة جملة من التغيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد بالإضافة إلى بعض العوامل الخارجية.

1.3. أسباب ظهور الاقتصاد الموازي في الجزائر:

- يرجع الاقتصاديون ظهور وانتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر إلى عدة أسباب نلخصها فيما يلي:
- السياسات الاقتصادية: حيث تعد السياسة الاقتصادية للدولة من أهم العوامل المساعدة في تنامي الأنشطة الموازية خصوصا إذا وقعت فيها إختلالات أو تم الإخفاق في تطبيقها على أرض الواقع، مثلا بالنسبة للجزائر فهي تعتمد بصفة مبالغ فيها على مورد واحد وهو النفط سواء من حيث مساهمته في صادرات الدولة أو من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فإن هذه السياسة أثرت على جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى. بالإضافة إلى هذا زيادة عبء المديونية الخارجية وإرتفاع معدلات البطالة، إنخفاض مستوى الدخل وإرتفاع تكاليف المعيشة،... إلخ.
 - تعقد النظام الضريبي: يظهر هذا من خلال تهرب الأفراد والمؤسسات من دفع الضريبة المستحقة جزئيا أو كليا وهذا بإستعمال عدة أساليب مشروعة وغير مشروعة وهذا ما يؤثر سلبا على خزينة الدولة وبالطبع ترجع أسباب التهرب الضريبي إلى عدة عوامل منها المرتبطة بالملكف بالضريبة ومنها ما هو مرتبط بالنظام الضريبي في حد ذاته ويمكن تلخيصها فيما يلي: الإنحلال الأخلاقي، ضعف الوعي الضريبي، العبء المالي الذي تشكله الضريبة على الملكلف بها، عدم شعور الملكلف بشريعية الضريبة بالإضافة إلى شعوره بعدم المساواة أمام الضريبة أضف إلى هذا عدم الاستقرار في التشريع الضريبي وضعف الإدارة الضريبية. (إحسان علي، 2010، ص 05).
 - الأجهزة الرقابية: لقد إنفرد دور الأجهزة الرقابية في مكافحة حالات الفساد، بما لها من صلاحيات رقابية بالإضافة إلى إختصاصات أخرى غير رقابية، إلا أن جميع هذه الأجهزة تهدف إلى ضمان حسن سير مرافق الدولة بشفافية ونزاهة بعيدا عن الفساد وقلة الكفاءة ومن بين هذه الأجهزة نجد:
 - الجهاز المركزي للمحاسبات ودوره هو الرقابة المالية الشاملة على الأموال العامة وحمايتها ومراقبة تنفيذ الميزانية.
 - البنك المركزي الذي يقوم بوضع السياسة النقدية والمصرفية وتنفيذها، ويعمل على إستقرار الأسعار وسلامة النظام النقدي والمصرفي.
 - جهاز مكافحة الفساد وهو في الحقيقة ليس جهاز واحد بل عدة أجهزة مخول لها الرقابة ومحاربة الفساد وهي مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية، المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها، خلية معالجة الاستعلام المالي الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، البرلمان.ويتمثل دور كل هذه الأجهزة الرقابية، فيالكشف عن مخالفة القواعد المشروعة، منع الفاسد من خلال إجراءات مالية موضوعة لتقليل من الفساد، تشجيع مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال جملة من الإجراءات القانونية والوقاية من مظاهر الفساد إعتقادا على القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد بكل أشكاله. (Fleurist)

2.3. تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر:

يعد الاقتصاد الموازي ظاهرة قديمة عرفها الاقتصاد الجزائري إبان الاستعمار الفرنسي، حيث ظهرت أنشطة موازية مارسها الجزائريون، كبيع السجائر والجرائد، مسح الأضحية... إلخ ومع رحيل المستعمر تراجع حجم الاقتصاد الموازي خاصة مع إنطلاق البرامج التنموية، إلا أن هذا الأمر لم يمنع من ظهور نوع جديد من الأنشطة الموازية خلال مرحلتين وهما متعاقبتين:

■ **مرحلة الإشتراكية:**

في هذه المرحلة عرفت الجزائر إزدهار في توفير مناصب الشغل وسمح ذلك بتخفيف نسبة البطالة بشكل ملفت للإنتباه غير أن الإرتفاع المتزايد للطلب على المواد الإستهلاكية أدى إلى إنتشار أنشطة موازية، كما ظهرت في تلك المرحلة ما يسمى بالسوق السوداء للسلع والخدمات والصرف وظاهرة الطوابير وهذا أدى إلى إنتشار الظواهر التالية: (Bellache, 2010, p. 05)

- المضاربة؛

- تجارة النشطة؛

- التهريب إلى الخارج.

■ **مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق:**

تميزت هذه المرحلة منذ 1986 بأزمة مالية وإضطرابات سياسية وإقتصادية إلى جانب تطبيق ثلاث برامج مع صندوق النقد الدولي في: 89-91-94 التي أدت إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية سنة 1994، كما تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية وتراجع القطاع العام وتسريح العمال، وفي هذه المرحلة شهد الاقتصاد الموازي ارتفاع ملحوظ بالرغم من السياسات الموضوعية لمكافحة وتحفيز الأفراد على دخول دائرة العمل الرسمي. (Henni, 1999, p. 05)

- ارتفاع معدلات البطالة حيث وصلت نسبة البطالة 30.7% سنة 1996.

- إنخفاض الأجور الحقيقية وإنتشار ظاهرة الفقر حيث سجلت الإحصائيات نسبة 14% من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر و 17% من العائلات سنة 1996 ليس لها أي فرد عامل. (Henni, 1999)

- العوائق الإدارية وعدم ملاءمة مناخ الإستثمار.

- أزمة النظام التعليمي وسياسة التكوين حيث إنتشرت ظاهرة التسرب المدرسي بشكل مخيف وتشغيل الأطفال الذين يقل سنهم عن 16 سنة.

- إرتفاع مستويات الضغط الضريبي.

- قدرة السلع.

- الفساد الإداري.

- البنية الاقتصادية والأزمات الاقتصادية.

3.3. مجالات وأنشطة الاقتصاد الموازي في الجزائر:

لقد إتسع نشاط الاقتصاد الموازي في معظم قطاعات الدولة الجزائرية لاسيما في المجال الجاري، الخدمات والصناعة والفلاحة.

■ الاقتصاد الموازي في سوق السلع والخدمات: لقد إنتشر الاقتصاد الموازي في سوق السلع والخدمات حيث يعتبر هذا النشاط هو المفضل لمعظم المواطنين وتشير الإحصائيات إلى وجود حوالي 200000 تاجر غير شرعي وحوالي 700 سوق غير منظمة تنشط خارج القانون.

كما بلغت نسبة المؤسسات العائلية حوالي 75.90% أي 90.000 عائلة جزائرية حرفية بالإضافة إلى وجود مؤسسات صغيرة غير خاضعة للضرائب تقوم بإنتاج سلع وخدمات تجارية خالية من المعايير الدولية ورداءة النوعية ولكن سعرها تنافسي في السوق. (بورعدة، 2017، ص 76)

هذا بالإضافة إلى تهريب السلع من وإلى الجزائر تقوم بها جماعات وشبكات متخصصة في الربح السريع، ويعود سبب تنامي هذه الظاهرة في سوق السلع والخدمات إلى عدة أسباب أهمها:

- إحتكار الدولة للتجارة الخارجية وندرة السلع الأساسية والكمالية.
- سياسة التقشف في فترة التسعينات والعراقل البيروقراطية والإدارية بإنشاء مؤسسات هذا ما ينتج عنه التوجه إلى الممارسة خارج الدائرة الرسمية.

■ الاقتصاد الموازي في سوق الصرف: لقد عرف الاقتصاد الجزائري نظم عديدة لتسيير سعر الصرف بداية بنظام سعر الصرف الثابت ووصولاً إلى نظام سعر الصرف العائم وكان سعر صرف الدينار يتحدد بعيداً عن الواقع أما سعر الصرف الموازي فكان يتحرك بحرية حسب قانون العرض والطلب وهذا من أجل تغطية الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور سوق الصرف الموازي في الجزائر نذكر:

- ضعف محدودية حق الصرف المتكفل به قانونياً.
- العولمة وإنهيار الشباب الجزائري بالمجتمعات الغربية.
- تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على إستيراد التكنولوجيا بمختلف أنواعها.
- سياسة الدعم التي طبقتها الجزائر لعدة عقود.
- مراقبة الصرف الذي يستعمله البنك المركزي كأداة لحماية الاحتياطيات الدولية في حالة إختلال ميزان المدفوعات تحد من ممارسة نشاط الصرف وتساعد على هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

■ الاقتصاد الموازي في سوق العمل: يتميز سوق العمل في الاقتصاد الموازي بالمرونة، حيث تلقى فيه جميع شرائح المجتمع ملاذاً في الحصول على عمل يناسبهم.

بالإضافة إلى إفتقاره إلى أشكال التأهيل ومستوى التحصيل العلمي، ويمكن القول على العموم أنه من بين الظروف التي ساعدت على زيادة العمل غير المصرح به في الجزائر هو عجز الدولة على خلق وظائف، بالإضافة إلى أن نسبة اليد العاملة غير المؤهلة في القطاع العام تعد ضعيفة، كما يعد النمو الديمغرافي عاملاً مهماً في ارتفاع معدلات البطالة وبالتالي فإن الناشطين في السوق الموازي يغتنمون الفرصة لتشغيل أكبر عدد ممكن من البطالين وبعوائد أحياناً تكون مرتفعة وعلى

العموم يمكن تلخيص أهم القطاعات التي تنتشر فيها ظاهرة الإقتصاد الموازي فيما يلي: النقل، البناء والأشغال العمومية الحرف والخدمات، الأنشطة التجارية، الحرف التقليدية، المقاهي والمطاعم وخدمات التصليح المختلفة.

4. آليات مكافحة الإقتصاد الموازي في الجزائر:

نظرا لتنامي ظاهرة الإقتصاد الموازي وأثرها السلبي على إقتصاد الدولة كان لابد من البحث عن آليات لمكافحة هذه

الظاهرة ولقد عملت الدولة الجزائرية على تطبيق جملة من الحلول والآليات نذكر منها:

1.4. تنشيط قانون العمل والإستثمار:

لقد قامت الدولة الجزائرية بإنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى التضامن الوطني وهو ما يوضح إهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة (نشرية وزارة التجارة، 2013، ص 24) حيث إستلزم الأمر وضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة لها. بالإضافة إلى عدة وكالات متخصصة تحت وصاية الوزارة منها:

- الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة؛

- وكالة التنمية الاجتماعية؛

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار؛

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

بالإضافة إلى هذا فلقد عملت الدولة على إزالة السوق الموازية من خلال عدة برامج نذكر منها أهمها:

■ برنامج وزارة التجارة: والتي أحصت سنة 2012 حوالي 1368 سوق موازي و 39924 متعامل في هذه الأسواق وهذا ما أدى بوزارة التجارة إلى إنشاء أسواق مغطاة بغلاف مالي يقارب 10 مليار د.ج من 2010-2014 وتم بالفعل إنشاء 320 سوق في 36 ولاية بالإضافة إلى هذا قامت الوزارة بإنشاء وإعادة تأهيل أسواق الخضار والفواكه حيث خصص لها غلاف مالي قدره 5.9 مليار د.ج لإعادة تأهيل 273 سوق.

■ برنامج وزارة الداخلية والجماعات المحلية: حيث تم الإعلان على قرار رئيس الجمهورية بإنجاز 100 محل في كل بلدية سنة 2003 وكان هدفه هو ترقية العمل الحرفي وخلق نشاطات لدعم تشغيل الشباب (المرسوم التنفيذي، 2006) فضلا عن هذا تأسيس أسواق جوارية خصصت لها الوزارة مبلغ قدره 12 مليار د.ج وهذا لإنجاز 460 سوق جوارية قصد إعادة إدماج المتدخلين غير الشرعيين في أسواق رسمية وتم إستلام سنة 2013 حوالي 170 سوق جوارية. (نشرية وزارة التجارة 2013، ص 26)

2.4. محاربة العراقيل البنكية:

عرض مرحلة منح القروض للشباب في إطار وكالة دعم تشغيل الشباب عدة عراقيل سببها البنك. إذ تصل مدة الإنتظار سنتين (02) أو أكثر للحصول على قرض، الأمر الذي يؤدي بهؤلاء الشباب إلى التوجه إلى سوق العمل غير الرسمي ولهذا وجب على البنوك تسهيل الإجراءات لتشجيع المبادرات الفردية، بالإضافة إلى ضرورة فتح فروع للبنوك الجزائرية خارج الوطن لإستقطاب أموال المغتربين وتسهيل عملية التحويل بصفة رسمية إلى الجزائر.

3.4. تشجيع الإستثمار ودعم قطاع السياحة:

يجب أن تتوفر الجزائر على منظومة قانونية مستقرة ومحفزة لجلب الإستثمار، وتوفير مناخ ملائم للعمال، وتشجيع المورد الحيوي الذي تتوفر عليه والمتمثل في السياحة، فهي تزخر بمناظر طبيعية وبساحل يصل طوله 1200 كلم. ومن أجل هذا يجب وضع برامج تسوية تهدف إلى جعل السياحة مولدًا لمناصب الشغل وجلب العملة الصعبة من السياح الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج.

وقد أشار تقرير صادر عن الوكالة الفرنسية للإستثمارات الدولية بأن القطاع السياحي بمنطقة المتوسط يمثل 10% من الناتج الداخلي الخام، إلا أنه يظل دون المستوى المطلوب في عدد من الدول من بينها الجزائر التي يبقى فيها هذا القطاع غير مستقر، بصورة كبيرة مقارنة بالقدرات والفرص المتاحة، ومن أجل تحقيق هذا يجب إعادة النظر في بعض المتغيرات:

- حجم السوق المحلي؛

- الاستقرار السياسي والأمني؛

- توفير البنى التحتية مثل: قطاع النقل، الاتصالات، البنوك... إلخ؛

- دعم الإستثمار بصفة عادة والاستثمار في القطاع السياحي بصفة خاصة.

4.4. التدابير المعرفية لإحتواء الأموال المتداولة خارج الإطار الرسمي:

لقد أدى التضخم في الكتلة النقدية في السنوات الأخيرة والذي كان نتيجة عدة عوامل من بينها التمويل غير التقليدي للإقتصاد من خلال عملية طبع النقود على عدم تحكم الدولة في حجم الكتلة النقدية المتداولة ولاسيما في الإطار غير الرسمي فكان لابد من إتخاذ عدة إجراءات للحد من هذا التضخم فكانت كما يلي:

■ إمتصاص السيولة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي: حيث قررت الحكومة في 2018 تغيير الأوراق النقدية في السوق وهي فئة 200 د.ج، 500 د.ج، 1000 د.ج، 2000 د.ج على أن يتم إطلاق أوراق نقدية جديدة مصنوعة من الألياف القطنية الذي يحول دون إهترائها أو تقليدها، وهذه العملية سوف تتم على مرحلتين: الأولى من خلال سحب وإعادة طبع ثلاث فئات نقدية على أن تشمل المرحلة الثانية سحب فئة 2000 د.ج. (الجريدة الرسمية، رقم 04، 2015، ص 14)

والهدف الجوهرى من هذه العملية هو إمتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج السوق الرسمية وتحويلها إلى النظام المصرفي وخاصة تلك التي يتم التعامل بها في الإقتصاد الموازي.

■ تفعيل برنامج الإمتثال الجبائي الإرادي من طرف البنوك: حيث تم تكليف البنوك بموجب التعليمات الوزارية رقم 02 المحددة لكيفيات تنفيذ العملية، بان تجتمع ودائع الأشخاص الذين يطلبون بصفة إرادية الاستفادة من برنامج الإمتثال الجبائي الإرادي وفق الكيفيات الآتية:

- يطبق البرنامج من طرف البنوك على كل الأشخاص الذين يصرحون إراديا أنهم معنيون به ويخص الودائع التي لم يتم خضوعها للجباية من قبل؛

- في حالة عدم الانخراط الإرادي في البرنامج وفي إطار مسعى الاحتواء المالي، يستفيد الأشخاص الذين يقومون بإيداع أموال يقل مبلغها عن عشرة ملايين دينار (10 م د.ج)، من معالجة عادية بالنسبة لودائعهم على مستوى الوكالات المصرفية في كامل التراب الوطني؛

- تقوم البنوك بتعيين مكلفين بالزبائن مختصين لإنجاح العملية يتوفرون على الكفاءات الضرورية وينشطون ضمن فضاء محدد مخصص لهذه الشريحة من الزبائن بهدف إنجاز أمثل لهذا البرنامج؛
- يتم إيداع الأموال شخصيا من طرف الأشخاص المعنيين في حساباتهم المصرفية نقدا إن كان لهم حسابات، أما الأشخاص الذين لا يحوزون على حساب مصرفي فيستفيدون من فتح فوري لحساب مصرفي تودع منه الأموال نقدا؛
- يجب على الأشخاص المودعين أموالهم لدى البنوك في طار هذه العملية ملء بطاقة إيداع مطابقة للنموذج المرفق بهذه العملية؛
- يجب على البنوك أن ترسل إلى الإدارة الجبائية عن طريق البريد الإلكتروني نسخا من بطاقة الإيداع الموقع عليها من طرف الشخص الخاضع للبرنامج مع تحويل المبالغ المجمعة بموجب الرسم الجزافي المحدد والمقدر بـ 07% إلى الإدارة الجبائية يوميا؛
- تحصل البنوك بموجب إيداعها للأموال والوثائق على وصل إستلام يسلم من الإدارة الجبائية ويرسل بالمقابل خلال سبعة أيام الموالية لإتمام العملية إلى الشخص الخاضع للبرنامج مع وثيقة تثبت خضوعه لبرنامج الإمتثال الجبائي الإرادي؛
- يتم تنظيم متابعة شهرية على مستوى وزارة المالية، وجمعية البنوك والمؤسسات المالية لتقييم مستوى الموارد المجمعة وإتخاذ التدابير الضرورية اللازمة.
- **القرض السندي:** لم تأت عملية الإمتثال الجبائي الإرادي بالنتائج المرجوة منها بعد سنتين ونصف من بداية تطبيقها حيث أن عملية إسترجاع المتداولة في السوق الموازية بشكل طوعي فشلت وهذا نظرا لقلّة التوعية والتحسيس، فالعملية لم ترتق إلى النتائج المرجوة منها.
- وفي نفس الإطار ومن أجل مواجهة الأزمة المالية والإقتصادية (نشرية معرض الصحافة، 2016، ص 08) ولتجنب اللجوء إلى المديونية الخارجية، قامت الدولة بإطلاق القرض السندي للنمو الاقتصادي في: 2016/04/17 بحيث يعتبر كآلية جديدة لإسترجاع الأموال الضخمة الموجودة في السوق والمتداولة خارج القنوات الرسمية مع إعتبره خطوة إيجابية لمواجهة الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي تمر بها البلاد، وإدخال الأموال التي تدور في السوق الموازية إلى السوق الرسمية في شكل قرض سندي بنسبة فائدة محددة.
- وقد عرفت هذه العملية إقبال كبير من طرف المواطنين وأصحاب رؤوس الأموال وعلى عكس ما كان متوقع فإن السندات التي تم طرحها سواء المخصصة لفئة رجال الأعمال أو لفئة متوسطي الدخل والأجراء تم شراءها في وقت قياسي.
- 5.4. هيكلية البنوك وتقنين سوق الصرف غير الرسمية:
- بلغ عدد لمصارف العاملة في الجزائر حوالي 20 مصرفا شملت (06) مصارف حكومية و(14) مصرف خاص وهذه الأخيرة تتوزع بين مصارف محلية وعربية وأجنبية، وقد بلغ مجمل عدد الفروع الداخلية للمصاريف الجزائرية (1328) فرع ويعمل في القطاع المصرفي حوالي 35000 موظف.
- في إطار إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية عملت الحكومة الجزائرية على إجراء العديد من الإصلاحات، وكان الهدف منها رفع مستوى التسيير وإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات وكان هدفها الأساسي:
- التطهير المالي للمؤسسات؛
- عمل المؤسسات العمومية بالحساب الاقتصادي؛
- العمل على تصفية الحسابات بين المؤسسات العمومية؛

- الاعتماد على محاسبة التكاليف لتقدير أسعار المنتجات؛

- توزيع الديون على المؤسسات الناجمة عن الهيكلة العضوية والمؤسسات الأم.

■ تطور سعر الصرف الموازي في الجزائر:

لقد عرف سعر الصرف الموازي إستقرارا إبتداء من 2005 إذ بلغت قيمة العملة الصعبة في السوق الموازية 94.5 دج مقابل 96 دج فيالسوق الرسمي، وهذا راجع إلى القانون الذي أصدرته السلطات الجزائرية والذي يقضي بمنع استيراد السيارات أقل من (03) سنوات من الخارج وهذا أدى إلى نقص الطلب على العملة الأجنبية في السوق الموازي. أما في السنوات 2007-2013 فلقد ارتفع سعر الصرف الموازي من جديد نتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي وأهمها ارتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار، بالإضافة إلى الزيادة في أجور العمال والموظفين في القطاع العام وهذا ما فتح لهم المجال للإنفاق أكثر.

ويبقى بالطبع سعر صرف الدينار الجزائري لا يعبر عن قيمته الحقيقية لأن تدخل البنك المركزي في إدارة سوق الصرف بعيدا عن قواعد السوق النقدي، حيث يحدد سعر الصرف إداريا وليس وفق العرض والطلب. كما أدى ارتفاع معدل التضخم في بداية 2016 حيث فاق 10% ورفع سعر الفائدة من طرف البنك المركزي لضبط تكلفة الإقتراض وهذا أدى إلى ارتفاع تكلفة رأس المال ومن ثم تكلفة الإستثمار، وهنا سجل الدينار الجزائري تراجع كبير أمام سلة العملات الدولية إلى 105.4 دج للدولار و 116.2 للأورو.

■ تنظيم أنشطة السوق النقدية الموازية:

حيث تشمل الأنشطة الاقتصادية الموازية في الجزائر عمليات بيع وشراء العملات الصعبة أيضا خارج الإطار القانوني المحدد، ويعتبر عدم قيام البنك المركزي بضبط الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك وعملية بيعها بطرق غير شرعية تهديد للإقتصاد الوطني خاصة وأن التقديرات الأخيرة تشير إلى وجود 14 مليار دولار متداول بطرق غير رسمية إضافة على أن إحصائياتالبنك المركزي لعام 2016 تشير إلى 40% من الكتلة النقدية متداولة في السوق الموازية بقيمة 2439 مليار دينار جزائري. (حبشي، 2015، ص 288)

وتبقى السوق الموازية هي المهيمنة على نشاط صرف العملات في الجزائر في ظل عدم إنشاء مكاتب الصرف القانونية رغم وجود قانون 08/96 المؤرخ في: 16 ديسمبر 2016 والمنظم لشروط وكيفيات إنشاء مكاتب الصرف.

إن السوق النقدية غير الرسمية في الجزائر تشمل العديد من الأسواق الموازية لبيع العملة ومن أهم هذه الأسواق نذكر:

- سوق بورسعيد (السكوار) بالعاصمة وتعد هذه الساحة من أهم الفضاءات غير الرسمية للتعاملات المالية في الجزائر؛
- سوق شارع الجمهورية بوسط مدينة الشلف؛
- أسواق مدن عنابة، قسنطينة وواهران؛
- أسواق المناطق الحدودية.

إن الإقتصاد الموازي هو سلاح ذو حدين له إيجابيات وله سلبيات ومن الواضح أن سلبياته أخطر بكثير من إيجابياته، كما أنه يضر بالإقتصاد الوطني ولاسيما الكتلة النقدية الهامة التي يتم تداولها خارج القنوات المعرفية الرسمية وهذا ما يؤكد ضرورة عصنة وسائل العمل والرقابة ومنها السجل التجاري الإلكتروني، تعميم التعامل بالصكوك وغيرها من وسائل الدفع الحديثة.

إن وضع حد للأسواق الفوضوية في الجزائر يعتبر خطوة إيجابية، لكن غير كافية لأن الحل ليس محاربة التجار الفوضويين، وإنما تشجيعهم على الإنخراط في الأسواق المنظمة لأنهم لا يمثلون خطرا على الإقتصاد الوطني، على عكس البارونات الذين يسيرون بالإقتصاد الموازي وخاصة منهم تجار الجملة والمستوردين والموزعين.

إن حل ظاهرة الإقتصاد الموازي لا تكمن في قمعه فقط وإنما في وضع آليات تحفز الناشطين في هذا المجال على الإلتحاق بالنشاط الرسمي، على غرار حفظ تكاليف النشاط الرسمي مقارنة بالنشاط غير الرسمي، مراجعة المنظومة الضريبية والجبائية، بالإضافة إلى تنفيذ كل المشاريع المتعلقة ببناء أسواق الجملة وأسواق التجزئة والأسواق الجوارية مع تشجيع الإستثمار على المستوى المحلي بهدف خلق مناصب شغل والقضاء على ظاهرة البطالة التي تؤدي حتما إلى اللجوء إلى الإقتصاد غير الرسمي.

6. المراجع:

1. إحسان علي عبد الحسين، (2010)، دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد، دار الشؤون القانونية، العراق.
2. بوتلجة عبد الناصر، مطهري كمال، (2012)، رهان الانتقال من الإقتصاد غير الرسمي إلى الإقتصاد الرسمي، بدون دار نشر، ديسمبر.
3. بودلال علي، (2002)، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع وأفاق، المجلد 4، العدد 1.
4. بودلال علي، (2004)، إشكالية الإقتصاد غير الرسمي والعوامل التي تساعد على توسيع رفقة وأثره على الإقتصاد الجزائري، ملتقى دولي، عمان نوفمبر.
5. بورعدة حورية، (2017)، واقع الإقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة منه، مقال غير منشور.
6. الجريدة الرسمية رقم 04 المتضمنة الأمر 1-15 المؤرخ في: 20 جويلية 2015 المتضمن ق م ت، 2015، ص: 14.
7. حبشي علي، (2015)، الإقتصاد الموازي والفساد في الجزائر،
8. حياة سليمان، (2010)، إقتصاد الظل أو الإقتصاد الخفي، بدون دار النشر.
9. سلطاني عادل، دادن عبد الغني، (2021)، الإقتصاد الموازي وأثره على النمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2019، مجلة المنهل الإقتصادي، العدد 3، ديسمبر.
10. عزوز علي، (2015)، محاضرات الإقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر، جامعة الشلف.
11. فريدريك شنايدر، (2010)، الاختباء وراء الظل (نمو الإقتصاد الخفي)، منشورات صندوق النقد الدولي- واشنطن.
12. المرسوم التنفيذي رقم 06-366 المؤرخ في: 19 أكتوبر 2006.
13. نشرية معرض الصحافة، منتدى رؤساء مؤسسات الجزائر، 2016، ص: 08.
14. نشرية وزارة التجارة، 2013، ص: 24.
15. نشرية وزارة التجارة، 2013، ص: 26.

16. Ahmed Henni, (1999), Essai sur L'économie Parallèle, Cas de L'Algérie.

17. Bruno L'Autier, (2005), L'économie informelle dans le tiers Monde, Edition la découverte, Paris

18. C. Fleurist, Lutte contre la corruption un nouveau mécanisme,

19. C.N.E.S, (2004), Sect informelle : enjeux de fisc.

20. Youghourta Bellache, (2001), l'économie informelle en Algérie.